

السنة التاسعة

العدد ٣٤٢

الجريدة الرسمية

للمملكة العربية السعودية

و٢٩ مارس ١٩٣٢

عمان: الثلاثاء في ٢٢ ذي القعدة ١٣٥٠

على محنتار

القبلة

الصفحة

١٤١

١٤٢

قانون معدل للرسوم التي تستوفى في دائرة تسجيل الأراضي
قانون الميزانية الخاص للوقت رقم (١٠)

هذا من الأصل

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن .

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي .

وبناء على ماقرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ - ٣ - ١٩٣٢ .

نصادق على القانون الآتي ونأمر بأصداره .

(قانون معدل للرسوم التي تستوفي في دائرة تسجيل الاراضي)

المادة

١ - يسمى هذا القانون قانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٣٢ ويعمل به ابتداء من اول الشهر الذي يلي تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - اعتباراً من التاريخ الذي يصبح فيه هذا القانون نافذ المفعول تستوفي دوائر تسجيل الاراضي الرسوم المبينة في الجدول الملحق بدلاً من الرسوم التي كانت تستوفيها حتى ذلك التاريخ .

٣ - (١) حيثما ذكر في الجدول الملحق ان الرسم يحسب بالنسبة الى قيمة المال غير المنقول فإن قيمة المال غير المنقول تعتبر قيمته المدونة في سجلات دوائر التسجيل . على انه اذا رأى مدير الاراضي ان تلك القيمة المدونة ليست القيمة الحقيقية للمال غير المنقول حين التسجيل فيجوز له ان يوعز بتقدير قيمة له وفي هذه الحالة يستوفي الرسم بنسبة مبلغ تلك القيمة المقدرة .

(٢) وكذلك في حالة البيع اذا رأى مدير الاراضي ان بدل البيع ليس القيمة الحقيقية للمال غير المنقول حين التسجيل فيجوز له ان يوعز بتقدير قيمة له وفي هذه الحالة يستوفي الرسم بنسبة مبلغ تلك القيمة المقدرة .

(٣) في حالة التسجيل الجديد او اذا كانت قيمة المال غير المنقول غير مدونة في سجلات دوائر التسجيل فعلى مدير الاراضي ان يوعز بتقدير قيمة لتلك المال ويستوفي الرسم بنسبة مبلغ القيمة المقدرة .

(٤) لصاحب العلاقة الحق في ان يمترض على تقدير قيمة المال الى مدير الاراضي وهذا ينظر في الاعتراض ثم يصدر قراره النهائي بشأنه .

٤ - يطل استيفاء حصة الولاية .

٥ - (١) يطل في شرق الاردن العمل بالقانون الموقت بتعديل الرسوم المستوفاة عن فراق وانتقال الاموال غير المنقولة المؤرخ في ١٤ ربيع الآخر سنة ١٣٣٢ و ٢٧ شباط

هكذا من الأصل

سنة ١٣٢٩ وذي الحجة المؤرخين في ٢٢ شوال سنة ١٣٣٣ و ٢٠ آب سنة ١٣٣١ .
(٢) يلغى قانون اجور لجان الكشف في قضايا التسجيل لسنة ١٩٢٦ المنشور في العدد (١٥٠)
من الجريدة الرسمية وقانون تعديل رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٢٩ وقانون تعديل رسوم
تسجيل الاراضي لسنة ١٩٣١ والفقرة النظامية الموضوعة ذيلاً للبند السادس والعشرين من نظام
دوائر الطابو المنشور في العدد (١٦١) من الجريدة الرسمية .

— الجدول —

رغم	نوع المعاملة	الرسوم	الحد الأدنى للرسم
١	البيع	٢ في المئة من بدل البيع	٥٠٠
٢	المبادلة	١ في المئة من مجموع قيمتي المالكين المتبادلين	٥٠٠
٣	الهبة	٢ في المئة من قيمة المال الموهوب	٥٠٠
٤	الانتقال		
	(أ) للاصول او الفروع او الزوج او الزوجة	١ في المئة من قيمة المال المنتقل	٥٠٠
	(ب) للاخوان او الاخوات او فروعهم	٢ في المئة من قيمة المال المنتقل	٥٠٠
	(ج) للورثة غير المذكورين في الفقرتين (أ) و (ب)	٣ في المئة من قيمة المال المنتقل	٥٠٠
٥	ترك الاموال غير المنقولة بوصية		
	(أ) للاصول او الفروع او الزوج او الزوجة	١ في المئة من قيمة المال الموصى به	٥٠٠
	(ب) للاخوان او الاخوات او فروعهم	٣ في المئة من قيمة المال الموصى به	٥٠٠
	(ج) للاشخاص غير المذكورين في الفقرتين		
	(أ و ب)	٣ في المئة من قيمة المال الموصى به	٥٠٠
٦	الافراز	٤ في المئة من قيمة المال المفروز	٥٠٠
٧	حق القرار	٢ في المئة من قيمة المال الجاري تسجيله	٥٠٠
٨	التسجيل الجديد	٢ في المئة من قيمة المال الجاري تسجيله	٥٠٠
٩	التأمين	٤ في المئة من مقدار التأمين	٥٠٠
١٠	تحويل التأمين	٤ في المئة من المقدار المستحق عن التأمين	٥٠٠

عند التحويل

هكذا من الأصل

رقم	نوع المعاملة	الرسم	مل
١١	بيع المال للمؤمن بالزاد	٢ في المئة من الثمن المتحقق علاوة على	
١٢	اخراج القيد	الرسم الواجب استيفاؤه عن تسجيل البيع ٥٠٠	
١٣	تصحيح السجل	١٥٠ مل عن كل قيد	
١٤	تجري السجل	٢٠٠ في المئة من قيمة المال الجاري عليه التصحيح	
		٢٠٠ مل عن كل مال يجري التحري عليه	
		«يستوفى هذا الرسم عند مالا يبرز الطالب تاريخ القيد المختص به»	
١٥	الكشف او المساحة خارج القصابات	٥٠٠ مل عن كل يوم او جزء من اليوم	
		لكل موظف يستخدم	
١٦	نماذج مطبوعة	١٠٠ مل عن كل سند تصرف يعطى	
		رئيس الوزراء	«عبد الله»
		عبد الله سراج	

نحى عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن .

بمقتضى المادتين ٣٩ و ٤١ من القانون الاساسي .

وبناء على ماقرره المجلس التنفيذي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦-٣-١٩٣٢ ورقم (٩٨) .

نأمر بأصدار القانون الموقت الآتي :

١ - يسمى هذا القانون (قانون الميزانية الخاص للموقت رقم ١٠ لسنة ١٩٣٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - يجوز اتفاق مبلغ لا يتجاوز (٣٥٠) جنيهاً فلسطينياً علاوة على المبلغ المبين في الفصل الرابع

من ميزانية سنة ١٩٣١-١٩٣٢ المالية للغايات المبينة في الفصل المذكور .

٢٧-٣-١٩٣٢ رئيس الوزراء «عبد الله»

عبد الله سراج

هكذا من الأصل